تقارير ندوات قرطبة

تقرير الاجتماع الثاني لمنتدى تعزيز السلام بمنطقة الساحل

نواكشوط، 15 - 17 ديسمبر 2015

تحرير
عبد اللّه باه
سارة فرانك

CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA
FONDATION CORDOUE DE GENÈVE - مؤسسة قرطبة بجنيف

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2016

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

تقرير الاجتماع الثاني لمنتدى تعزيز السلام بمنطقة الساحل

نواكشوط، موريتانيا
15 - 17 ديسمبر 2015

تحرير: عبد الله باه / سارة فرانك

تصميم: أمين لخضر

يمكن الاطلاع على نسخة من هذا التقرير بالعربية والانجليزية في موقع مؤسسة قرطبة على الانترنيت.
الآراء الواردة في تقارير ندوات قرطبة هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر فريق مؤسسة قرطبة.
تقارير ندوات قرطبة هي ملكية لمؤسسة قرطبة بجنيف، يسمح بإعادة استعمالها أو نشرها شريطة ذكر المصدر.

© The Cordoba Foundation of Geneva, 2016

1. ملخص

عقدت النسخة الثانية لمنتدى الساحل في نواكشوط، في 15-17 ديسمبر 2015 ، حيث جمعت 24 مشاركا – وجهاء دينيون وتقليديون، ممثلو المجتمع المدني، خبراء، شباب، ونساء– قدموا من تشاد، النيجر، مالي، وموريتانيا. تركزت أشغال الاجتماع على ثلاثة محاور أساسية وهي خطوط التوترات بين المجموعات، التطرف العنيف، التدخل الأجنبي في الساحل وقضية اللاجئين. تمثلت أهداف الاجتماع في تدعيم المكاسب المهمة المحققة في لقاء منتدى الساحل بنواكشوط في 2014 وترسيخ إطاره كفضاء للحوار والتبادل؛ وتعزيز القدرات والمهارات الذاتية للشركاء المحليين وكذا للقيادات الدينية والتقليدية في مجال ترشيد الخلاف. من جهة أخرى هدف الاجتماع إلى تشجيع تبادل التجارب حول بعض مشاريع ترقية السلام قيد التنفيذ تحت إشراف بعض المشاركين؛ وكذا تعميق فهم بعض نقاط التوتر في المنطقة بغرض تقديم مقترحات ومبادرات من اجل القضاء على أسباب التوترات أو التخفيف منها. أفضت أعمال الأفواج حسب كل بلد مشارك إلى المبادرات العملية الآتية:

- نيجيريا: إجراء دراسة ميدانية من طرف باحثين حول مسألة بوكو حرام. نسخة أولية من الدراسة سوف يتم إنجازها في شهر فبراير والتي سيتم مناقشتها وإثرائها في ورشة عمل للخبراء.[1]
- تشاد: تم الاتفاق على تنفيذ مهمة ميدانية مشتركة بين مؤسسة قرطبة بجنيف وقسم تعزيز السلام بالخارجية السويسرية، في بداية 2016، بغرض مواصلة الحوار البيني الإسلامي والتحضير لمبادرة تدريب حول ترشيد الخلاف لشباب من التيارات الإسلامية الكبرى وكذا آلية للإنذار المبكر والتدخل السريع بالتعاون مع مركز المنى.
- تشاد: تحسيس الجمعيات الدينية الإسلامية التشادية خاصة والزعماء التقليديين بغرض تهدئة التوترات بين التجانيين (صوفية) وأنصار السنة(سلفيين)، والتبليغيين.[2]
- مالي: اتفق المشاركون الماليون على تشكيل مجموعة عمل دائمة تحضيرا لإطلاق مبادرة حوار مجتمعي على أساس اتفاق الجزائر. سوف تقوم مجموعة العمل بتحديد مسارات من شانها أن تفضي إلى تأسيس فضاءات حوار مع الفاعلين السياسيين ذوي المرجعية الدينية من كل مناطق مالي بغرض المساهمة في التجسيد الأمثل لاتفاقية السلام.[3]

[1] تم انجاز النسخة الأولية في فيفري 2016، كما تم عقد ورشة عمل للخبراء، بأبوجا في 16-17 مارس 2016.

[2] عقدت ورشة عمل جمعت فاعلين دينيين تبليغيين، وسلفيين، وصوفيين، ومسيحيين وكذا سفراء غربيين في انجامينا في ماي 2016 . هدفت ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة قرطبة بجنيف بالتعاون مع مكتب الدين والسياسة والخلاف بالخارجية السويسرية، إلى تحسيس السفراء الغربيين الرئيسيين بتشاد (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الاتحاد الأوروبي، ألمانيا والأمم المتحدة) بأخطار تهميش بعض التيارات الدينية وخطر الخطاب المتطرف للحرب على الإرهاب المولد للكراهية تجاه بعض التيارات الدينية. مكن الاجتماع من تحسيس السفراء والبعثات الدبلوماسية بالتنوع الديني للتيارات الإسلامية في تشاد، وهو ما كان مجهولا بالنسبة للبعض منهم.

[3] عقد اجتماع أول لمجموعة العمل في باماكو في شهر فبراير 2016.

محتويات التقرير

1. ملخص 2

محتويات التقرير 3

2. السياق 4

3. الأهداف 4

4. مالي: الوضع العام بعد اتفاق الجزائر: الديناميات البينية في الطيف الإسلامي 5

5. مالي: وضع الجماعات العنيفة ذات المرجعية الدينية وبروز جماعات جديدة 6

6. النيجر: أثر محاربة بوكوحرام وفرض حالة الطوارئ على الترابط الاجتماعي 7

7. الساحل: انزلاق بعض التبليغيين إلى العنف: واقع مستفحل أم حالة عابرة ؟ 8

8. الحضور الأجنبي بمنطقة الساحل (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، المنظمات الدولية، المجموعات المسلحة الدخيلة: عوامل استقرار أم تأجيج لخطوط انقسام جديدة؟ 9

9. وضع اللاجئين النازحين الداخليين جراء القلاقل الناجمة عن محاربة الجماعات الدينية العنيفة بالساحل 10

10. نظرة موجزة لمستجدات خطوط التوترات والانقسام السياسي والإثني والديني بموريتانيا 10

11. توصيات مجموعات العمل 11

2. السياق

في إطار برنامجها الخاص بمنطقة الساحل، الذي تم إطلاقه بالشراكة مع وزارة الخارجية السويسرية، نظمت مؤسسة قرطبة بجنيف من 15 إلى 17 ديسمبر 2015، بنواكشوط (موريتانيا) ورشة حول ترقية السلام بمنطقة الساحل. تعد منتدى الساحل إسهاما في مشروع متعدد المراحل مخصص لمنطقة الساحل، على خلفية الأزمة متعددة الأبعاد التي تعرفها بلدان المنطقة منذ بروز الحركات العنيفة ذات المرجعية الدينية، خاصة منذ بداية سنوات 2000.

مثلت الورشة فرصة لتبادل المعلومات والملاحظات حول الوضع وكذا حول المستجدات في كل بلد، لاسيما فيما يتعلق بالتوترات المجتمعية البينية أو الخلافات الناجمة عن تواجد جماعات أو حركات ذات طابع ديني، عنيفة أو يمكن أن تلجأ للعنف. كما كانت كذلك فرصة لدراسة مختلف خطوط التوتر والانقسام (الديني، الإثني، المجتمعي وغيرها) وتحيين توجهاتها، والإحاطة بمناطق التأثير وكذا تقييم أثر وجودها، وتحليل أساليبها وكيفيات العمل على حلحلتها.

شارك في هذه الورشة ثلاثون مختصا ذوي مستوى عال، جرى اختيارهم بدقة بناء على كفاءاتهم الأكاديمية أو المجتمعية المعروفة وانخراطهم في حركية إحلال السلم والتلاحم الاجتماعي عبر قنوات مختلفة (أكاديمية، حركات جمعوية، زعامات دينية ووجهاء محليين، مؤسسات بحثية، منتديات تحاور وتبادل الآراء). ينحدر الخبراء بالأساس من البلدان التالية: تشاد، ونيجيريا، ومالي ، وموريتانيا.

طرحت ثلاثة مواضيع أساسية وأخرى فرعية للنقاش، شكلت مسارات عمل للمشاركين. تناول المحور الأول خطوط التوترات البينية في كل من تشاد (توترات الإسلامية البينية) ؛ و في مالي أين تركز النقاش على الوضع العام ما بعد اتفاق الجزائر وكذا الديناميات البينية في الطيف الإسلامي. وفيما يخص النيجر فقد تمت تبادل التحاليل حول أثر محاربة بوكوحرام وفرض حالة الطوارئ على ترابط النسيج الاجتماعي. أما في موريتانيا فقد تمت مناقشة مستجدات التوترات والانقسام السياسي والإثني والديني.

أما المحور الثاني لأشغال اجتماع المنتدى فقد تناول التطرف العنيف في الساحل. بحث المشاركون مسألة بوكوحرام وأثر عنفها على العلاقات بين المجموعات الإثنية في بلدان بحيرة تشاد (النيجر، نيجيريا، تشاد، الكاميرون). كما حلل الخبراء إعلان مجموعة بوكوحرام الولاء للدولة الإسلامية ومدى إمكانية اعتباره ديناميكية جديدة للعنف ذي الخلفية الدينية أم أنها إرهاصات ضعف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وحلفائه في منطقة الساحل؟ وبالنسبة لمالي فقد بحث المشاركون وضعية المجموعات العنيفة ذات المرجعية الدينية مثل جماعة أنصار الدين وبروز مجموعات جديدة مثل جبهة تحرير ماسينا. وختم النقاش في هذا المحور موضوع انزلاق بعض التبليغيين إلى العنف في الساحل هل هو واقع مستفحل أم ظاهرة عابرة ؟

تناول المحور الثالث الانعكاسات والآثار الإقليمية للتدخل الأجنبي (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، المنظمات الدولية، الجماعات المسلحة الدخيلة) في الساحل من حيث أنها عوامل استقرار أو عناصر تأجيج لخطوط انقسام جديدة ؟ ومن جهة أخر حلل الخبراء وضع اللاجئين والنازحين الداخليين جراء القلاقل الناجمة عن مواجهة الجماعات الدينية المسلحة في المنطقة.

3. الأهداف

تمثلت أهداف الاجتماع في تدعيم المكاسب المهمة المحققة في لقاء منتدى الساحل بنواكشوط في 2014 وترسيخ إطاره كفضاء للحوار والتبادل؛ وتعزيز القدرات والمهارات الذاتية للشركاء المحليين وكذا للقيادات الدينية والتقليدية في مجال ترشيد الخلاف. من جهة أخرى هدف الاجتماع إلى تشجيع تبادل التجارب حول بعض مشاريع ترقية السلام قيد التنفيذ تحت إشراف بعض المشاركين؛ وكذا تعميق فهم بعض نقاط التوتر في المنطقة بغرض تقديم مقترحات ومبادرات من اجل القضاء على أسباب التوترات أو التخفيف منها.

نقاشات

تبادل المشاركون التحاليل والآراء -على أساس قاعدة "تشاثام هاوس"[4] - الإشكاليات المعروضة للمناقشة. تميزت النقاشات رغم كونها حامية في الغالب بالودية والاحترام المتبادل، مما سمح بالوصول إلى قرارات إن تم تطبيقها ستكون ذات أهمية كبيرة

[4] عندما يجري اجتماع أو جزء منه تحت قاعدة "تشاثام هاوس"، يكون المشاركون أحرارا في استخدام المعلومات المحصلة في هذه الأثناء، ولكن عليهم أن لا يكشفوا لا هوية وانتماء الأشخاص مصدر المعلومات، كما أن عليهم أن لا يكشفوا هوية المشاركين الآخرين.

https://www.chathamhouse.org/about/chathamhouse-rule/translations

لكل البلدان، بل وللمنطقة قاطبة. مع تقدم النقاشات، تم التعبير عن الأفكار الرئيسية التالية:

4. مالي: الوضع العام بعد اتفاق الجزائر: الديناميات البينية في الطيف الإسلامي

لدى تطرقهم للمسألة المالية من خلال الديناميات الإسلامية البينية بعد توقيع اتفاق الجزائر (ماي-جوان 2015)، استعرض المشاركون الستة القادمون من هذا البلد بشكل مطول العلاقات الإسلامية البينية التي أكدوا أن تسليط الضوء عليها زاد منذ الظهور القوي للجهادية القادمة من الخارج في بداية سنوات 2000. كما قاموا باستعراض التاريخ المطول لاتفاقيات السلام الفاشلة بمالي. وأشاد أحد المشاركين المنحدر من المجتمع المدني بالاتفاق الذي اعتبره "فرصة أخيرة لمالي". حسبه، "جميع الماليين كانوا ضحايا لأحداث الشمال" و"عليهم أن يغفروا بعض الفظاعات التي ارتكبها الجهاديون الذين احتلوا الشمال لعدة أشهر ولكن عليهم أن لا ينسوها مطلقا". أفضل من ذلك، يتعين أن يعاقب مقترفو الجرائم ضد الإنسانية على أفعالهم، ولا ينبغي أن يؤدي اتفاق السلام بالجزائر بشكل ممنهج إلى عفو مقنع لمن أرهبوا أبناء وطننا، واغتصبوا بناتنا ونساءنا وبتروا شبابنا ونهبوا ممتلكاتنا وخربوا معالمنا وقسموا بلادنا". بالنسبة له، لا توجد عوائق فعلية أمام الحوار بين المسلمين في مالي حيث تتعايش جميع التيارات (الصوفية، السلفية، وحتى الشيعية) وتتكامل في تناغم تام.

أضاف ناشط آخر من المجتمع المدني، ينحدر من عائلة صوفية عريقة أن "العلاقات الإسلامية البينية في مالي هادئة وتتميز بالودية والتكامل في الغالب، رغم بعض التوترات التي تبرز من وقت لآخر بين الصوفيين والسنة من جهة وبين هاتين المجموعتين (اللتين تشكلان كتلة) ضد المدرسة الشيعية التي بدأت تسجل تقدما ملموسا في الفضاء الديني للبلاد". بخصوص اتفاق الجزائر، أكد فيما بعد أنه من المؤكد "أن الاتفاق قد تم توقيعه ونحن نشيد بذلك، ولكنه ليس تاما". بالنسبة له، "تضمنه للفظ الأزواد يعتبر إهانة وشتيمة لمالي وللماليين. لم يسبق أن وُجد في التاريخ شيء يدعى الأزواد ولن يتم خلقه الآن، رغم دعم القوى الغربية على غرار فرنسا، وبدرجة أقل سويسرا وبلدان أخرى حتى المجاورة منها لمالي على غرار موريتانيا والجزائر. أبناء الشمال لا يريدون الاستقلال وهم يقولون ذلك. في غالبيتهم، يتمسكون بمالي موحد وسيد يتعايش فيه الجميع في مساواة وكرامة واحترام للتنوع ولخصوصية الجميع. ولم يطالب بذلك أحد سوى انفصاليو حركة تحرير الأزواد (MNLA) قبل أن يستوعبوا بأن ذلك ليس ممكنا". وأوصى "بإشراك أنصار الدين بشكل مباشر في المسار للحصول على ضمانة لنجاح الاتفاق، الذي تهدده مجموعات مرتبطة بعصابات الجريمة المنظمة والجهاديين الأجانب".

اعتبر زعيم ديني من كيدال أن " الاتفاق لن يجدي في شيء" ولن يعيد السلام إلى البلاد طالما أن سكان الشمال مهمشون ويتعرضون لحملة تشويه وللمطاردة من طرف سلطة وصفها بالعنصرية وخاضعة لأجندات أجنبية باسم مكافحة الإرهاب الذي يمثل في واقع الأمر "حربا على الإسلام والمسلمين". كما أضاف أن "الأزواد لطالما شكلوا كينونة خاصة معروفة على مر التاريخ". ومن ثم تتأتى ضرورة، إقرار الفاعلين الماليين من الجنوب بخصوصية هذه المنطقة ومنحها حكما ذاتيا موسعا يشمل تسيير سكان المنطقة لكافة المسائل التي تخص عيشهم: الأمن، التربية، الصحة وحرية تطبيق النظام القضائي الذي اختاروه،أي الشريعة". وضم صوته إلى الصوت الداعي لإشراك إياد أغ غالي وحركته أنصار الدين في مسار الحوار بمالي، بدءا باتفاق الجزائر. واعتبر "أن القوة الوحيدة القادرة على تغيير المعطيات على الصعيدين السياسي والعسكري هي جماعة أنصار الدين".

ومن جهة أخرى أكد أحد الوجهاء القبليين-الدينيين من تومبوكتو أن "الأزواد حقيقة ملموسة ويمثلون مرجعا لكافة العرب والطوارق وباقي سكان شمال مالي الذين أبدوا في مناسبات عديدة أنهم مستعدون للموت من أجل وجودها". واعتبر نفس هذا المشارك "أن جميع أبناء وبنات الأزواد مستعدون ليضحوا بأثمن ما يملكون لتصبح الأزواد حقيقة سياسية ملموسة وسيدة، إذا ما واصل متطرفو باماكو صم آذانهم عن المطالب المشروعة للأزواديين". بالنسبة له، يمثل اتفاق السلام بالجزائر "فرصة أخيرة لمالي". وختم بالقول "إذا ما فشل الاتفاق، ستندلع حرب شعواء ضد جنوب مالي. حينها، سيرى الجميع أن المقاتلين قادرون على احتلال باماكو خلال فترة وجيزة".

عبرت ناشطة من الحركة الجمعوية النسائية بمالي عن أملها في بدأ الحوار الإسلامي البيني في مالي لتتحادث جميع التيارات وتتصالح وتتوجه نحو عمل مشترك لتوثيق الترابط الاجتماعي في البلاد. وأوصت بأن يتم القيام بكل شيء من أجل التنفيذ الجيد لاتفاق الجزائر للسلام "من أجل مصلحة الماليين من جميع الأصول والألوان والمناطق". كما أوضحت أن التصاعد الأخير المجدد للعنف المسجل في بعض المناطق من شمال وغرب مالي، وكذا الهجوم على فندق راديسون بلو بباماكو تمثل مؤشرات

مقلقة على عودة العنف. واعتبرت هذه المشاركة "أن ذلك يضر بكل شيء ويمكن أن يؤدي بالبلاد إلى وضعية مماثلة لما قبل تدخل الجيش الفرنسي". في هذا السياق دعت الناشطة "لإشراك النساء بشكل أكبر في مسار السلم لأن$هن تمثلن منذ القدم أولى ضحايا النزاعات التي ضربت الشمال".

ومن جهته أكد أحد الأكاديميين الكاثوليك أن "النية الحسنة للأطراف وحدها يمكن أن تنقذ ما يمكن إنقاذه من الاتفاق الذي تم انتهاكه أولا بالتأخير الكبير في تطبيق تدابيره وكذا جراء أن الذين يسيرون البلاد لا يعرفون أي شيء عن الشمال". واعتبر أن أحد العوائق التي لم يتحدث عنها أي كان تتمثل في أن الذين يعرفون الشمال وسكانه جيدا وقادرون على تسيير الوضع مستبعدون من مراكز القرار. وأضاف في الأخير أن "كلمة الأزواد لا ينبغي أن تصدم. إنه مصطلح ينبغي إدراجه في الساحة السياسية المالية، إن كان ذلك سيسمح بتجسيد بنود الاتفاق وتفادي العودة للعنف والانقسام".

وأكدت شخصية مؤثرة من الحركة الجمعوية الإسلامية أن المشكل لا يكمن في الحوار بين الحركات الإسلامية الذي لم يتوقف حسبه في مالي. حيث أضاف أن كل شيء تعقد مع "بروز عناصر أجنبية في المسألة". إذ اعتبر "أن من يرفعون لواء الجهاد في شمال مالي في غالبيتهم أجانب لم يتمكنوا من فرض تطبيق الشريعة في بلدانهم. فكيف يريدون إذن فرضها لدينا؟". وأقر بوجود ماليين في "المشروع الجهادي" من خلال أنصار الدين وقائدها إياد أغ غالي الذي لن يكون صعبا حسب نفس هذا المشارك "إقناعه بالعودة للعقل". ولكن ذلك يقتضي حسبه إعطاء الفرصة للزعامات الدينية لاسيما أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى (HCI)، وخوض مفاوضات معه. وهكذا يمكن إدماجه في حركية السلام. وإلا فإن لديه "إمكانيات تقويض كل ما يتم تشييده من أجل عودة السلام بشكل نهائي للبلاد، وعلاوة على ذلك للمنطقة برمتها".

وخلاصة هذا النقاش هو أن المشاركين يبدون مجمعين على طبيعة المشاكل التي تواجهها مالي والضرورة الملحة لحوار لا إقصائي لتجاوزها. إلا أنهم يختلفون حول الكيفيات والأطراف التي ينبغي إشراكها.

5. مالي: وضع الجماعات العنيفة ذات المرجعية الدينية وبروز جماعات جديدة

بخصوص بروز جماعات عنيفة جديدة ذات مرجعية دينية في البلاد، عاد الخبراء إلى أصول الحركات العنيفة ذات المرجعية الدينية وتاريخ تواجدها وتطورها إلى غاية احتلال شمال مالي عقب سقوط نظام القذافي في 2011. حسب أحد المتدخلين، "أضعفت الحرب التي خاضتها فرنسا في شمال مالي من خلال عملية سارفال الهياكل التنظيمية للمنظمات المتواجدة على غرار القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) وحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا (MUJAO)، ولكنها لم تسو المشكلة". حسب أحد المواطنين من كيدال، لا يزال المشكل قائما. وأضاف في هذا الصدد "أنه إلى غاية يومنا هذا، تتنقل المجموعات الجهادية على غرار القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بحرية، على مرأى ومسمع القوى الأجنبية". واعتبر صحفي موريتاني، مختص في المسألة أنه "يمكننا أن نرصد عودة الجماعات التي كان يعتبر أنه تم تحييدها بقوة منذ عدة أشهر". في الواقع، شرح أنه في شهر أفريل "خلال مجلس قبلي لعروش عربية في المكان المسمى بوجبيهة (قرب تومبوكتو)، ظهرت قافلة من 14 مركبة بيك آب للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فجأة وأحاطت بالمجلس، ونزل 5 أشخاص مسلحين. خاطب أحدهم الحضور محذرا من أي تعاون مع الجيشين الفرنسي والمالي. كما حذروا من أن أي شخص يقوم بذلك سيعتبر خائنا وكافرا وسيتم التعامل معه بناء على ذلك". كل هذا جرى حسب "على مقربة من عناصر لفصائل قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINISMA)".

بالنسبة لمتدخل آخر من المجتمع المدني المالي، "من الواضح أن الجماعات الجهادية لا تزال قادرة على الإيذاء "، ويضيف بأن "العمليات الأخيرة التي جرت ضد القبعات الزرق بغاوا، والهجمات المتكررة ضد المراكز العسكرية وعملية راديسون بلو بباماكو تثبت ذلك". يتمثل العامل الجديد حسبه في بروز مجموعات جديدة على غرار جبهة تحرير ماسينا التي تجند "بالخصوص شبابا من إثنية الفلان". و"هذا التشكيل الجديد الذي أسسه الداعية محمادون كوفة الذراع الأيمن لإياد أغ غالي، ليس سوى الذراع العملياتي لأنصار الدين في وسط وغرب مالي، حسبه. ويستغل تهميش البدو الرحل من إثنية الفلان في غرب وشمال مالي كحصان طروادة لشرعنة نضال هذه الحركة، مثلما تستغل المرجعية التاريخية التي تعيد استحضار الملحمة التاريخية التي خاضها شيخو أحمادو وابنه أحمادو شيخو على رأس السلطنة الإسلامية للفلان بالمنطقة في القرن الثامن عشر". وأثار متدخل آخر المسألة التالية: "جبهة تحرير من؟ من الذي يتم تحريره من هيمنة من؟". واعتبر "هم الماليون الذين يسيرون البلاد على أساس قواعد ديمقراطية واضحة. إن كان قسم أو مجموعة من الشعب يرى أنه متضرر، توجد ألف سبيل وسبيل للتعبير عن ذلك دون اللجوء للأسلحة". وصرحت ناشطة

من المجتمع المدني المالي من جانبها أن "إثنية الفلان بمالي ليسوا مهمشين وأنهم يعاملون بعدل وإنصاف، حتى وإن كانت مناطقهم تعرف على غرار كافة المناطق المالية الأخرى، تأخرا كبير في مجال البنية التحتية القاعدية". واعتبرت حسبها أن من حقهم الاحتجاج والمطالبة ولكن من غير المقبول أن يتحالفوا مع مجموعات إرهابية لزعزعة استقرار البلاد وتقسيم الشعب. بالنسبة لمختص مالي في القانون ومسؤول سامي سابق، لا تتمثل المسألة في الحكم على ما تقوم به هذه الحركة أو تلك. بل تتمثل في الانكباب على الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية. ومن ثم تتأتى الضرورة الملحة للحوار في كل لحظة. "أن تلجأ أنصار الدين أو جبهة تحرير ماسينا لحمل السلاح مدان، ولكن ذلك لا يعني استبعاد حقيقة المظالم التي يشتكي منها السكان تجاه السلطات المركزية المتعاقبة بمالي". يحبذ إذن حسبه تفضيل صوت الحوار والإدماج والوحدة مرة أخرى. كما أضاف: "لا ينبغي أن نبقى سجناء لصور نمطية معيقة".

أخيرا، لفت أحد المتدخلين من موريتانيا النظر إلى جانب لم يهتم به كثير من المحللين والمراقبين يتمثل في مدى اتساع الرقعة الجغرافية "لعالم الفلان"، الذي يمتد من موريتانيا إلى جمهورية إفريقيا الوسطى مع تشعبات في السودان ومصر. حسب هذا المشارك، "إذا ما لم ننتبه إلى ذلك فإن الجاذبية ستتقوى وتؤدي إلى أن يصبح نضال جبهة تحرير ماسينا "قضية" يمكن أن يتجند حولها كثيرون. وهنا أكثر من 18 بلدا سيتأثر بالاضطرابات".

يُستشف بجلاء من هذه النقاشات أن الهياكل التي أسستها الحركات العنيفة ذات المرجعية الدينية بالمنطقة لا تزال عملياتية، رغم عمليتي سارفال و برخان و رغم تواجد قوات بعثة الأمم المتحدة -المينوسما. علاوة على ذلك، إذا ما لم نحذر، يمكن أن تبرز قوات جهادية-إثنية، مما سيعقد أكثر الوضع ويؤدي إلى إشعال مناطق أخرى.

6. النيجر: أثر محاربة بوكوحرام وفرض حالة الطوارئ على الترابط الاجتماعي

حسب أحد الوجهاء الدينيين النيجيريين، "لم يكن النيجر مستعدا مطلقا لمواجهة مباشرة مع بوكوحرام"، و"بدل مباشرة حوار مع العلماء، انخرط النيجر مباشرة في الحرب ضد هذه المجموعة دون أن يكون مجهزا لذلك". وأضاف "اليوم، بعد الكثير من القتلى والقرارات العشوائية، ومن بينها حالة الطوارئ، والترحيل التعسفي والجماعي للسكان دون أن توفر لهم بدائل أخرى، ولا توفير القدر الكافي من وسائل العيش لهم، تجد بوكوحرام سهولة في التجنيد من جميع الجماعات السكانية". جمعت الحركة حسبه "كافة مشاعر الإحباط الناجمة عن القرارات السيئة للحكومة". بالنسبة له، تتمثل إحدى مفاتيح الحل في تخفيف حالة الطوارئ، ومكافحة بطالة الشباب ومباشرة حوار مع زعماء معتدلين من بوكوحرام يكونون مستعدين لإيجاد أرضية تفاهم مع الدولة والمجتمع. وتحدث في الأخير عن وجود "مؤامرة يهودية-نصرانية-شيعية" مزعومة ضد الإسلام والمسلمين السنة يتمثل هدفها حسبه في "إضعافهم وتقسيمهم(أي السنة)".

أكد متدخل آخر من المجتمع المدني أن الحرب بين النيجر و بوكوحرام بدأت في 2012. ومذ ذاك، تم إحصاء أكثر من 750 شابا مقاتلا في صفوف الحركة لاسيما في منطقة ديفا "تخرجوا من المدارس القرآنية، وهم حاليا في السجن". بالنسبة له، يطرح هذا مسألة دور المدرسة القرآنية في البلاد لأن "هذه المدارس تخرج آلاف الشباب الذين لا يجدون أي آفاقا مهنية ويشكلون بحكم الواقع قوات احتياطية لتنظيمات على غرار بوكوحرام". واعتبر "أنه من الضروري أن تتمثل إحدى الإجابات الفورية أمام التهديد والتحدي في إعادة تثمين المدرسة القرآنية، وتوجيه المتخرجين منها إلى فروع تكوين مهني. وإلا فإن الحرب ضد الحركة خاسرة مسبقا". لقد أجبرت الحكومة سكان بعض المناطق على الرحيل بشكل جماعي "مستخدمة بشكل سيء السلطات الاستثنائية التي تخولها لها حالة الطوارئ" وقامت بإغلاق 150 مدرسة والتسبب في "ضياع" 12.000 طفلا. يمثل هذا الوضع بالنسبة لمتدخل آخر "مصادفة سعيدة للمسؤولين عن التجنيد في بوكوحرام والذين لا يترددون مطلقا في استغلال الشباب والأطفال البطالين في أعمالهم الدامية". بالنسبة لأحد المتدخلين القادمين من تشاد، "يتجاوز التحدي الذي تمثله بوكوحرام كثيرا الحل العسكري الذي تقترحه حكومات المنطقة". يكمن الرد في موضع آخر وهو "خلق مناصب الشغل والعدالة واحترام حقوق وحريات الأفراد، وتعميم التربية وتدريب قوات الحماية والأمن التي ينبغي عليها أن تكون أكثر مهنية وأقل عدائية ضد السكان المدنيين في مناطق تدخلها". وأوصى في الأخير بمباشرة حوار مفتوح وحر مع بوكوحرام "بواسطة علماء مكونين جيدا ومضطلعين في السنة الإسلامية مثلما ورثت عن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم".

أكد متدخل آخر من نيجيريا باحث في مسألة الجماعات الدينية العنيفة، أنه من المهم لفت النظر إلى أنه "في بلدان بحيرة تشاد (تشاد، الكاميرون، نيجيريا، النيجر) المناطق التي يسكن فيها السكان من أصول الكانوري والتبو، والفولان، والعرب، هي المناطق التي تتركز فيها هجمات بوكوحرام". بالنسبة له "عنف بوكوحرام وطريقتها في التعامل أسكت توتر العلاقات السائد

غالبا بين مجتمعات الرحل أو المجتمعات شبه المستقرة هذه والتي ترى التهديد يخيم عليها لأن غالبية الشباب منها، على غرار غالبية ضحاياها وضحايا قوات الأمن". لذا حسب هذا الخبير، "صار أولئك السكان رهينة بين مطرقة بوكوحرام وسندان الجيش"، "كما أن تجاوزات الجيش سواء بنيجيريا أوالكاميرون أوتشاد أوغيرها تدفع الكثير من الشباب للالتحاق بالمتمردين للإفلات من القتل وللانتقام لأقاربهم. وهكذا نرى هنا أن القناعة الدينية لا تبدو عاملا حاسما في الانضمام إلى بوكوحرام".

لفت متدخل ثالث آخر من نيجيريا النظر إلى أنه على سبيل المثال، تحصي نيجيريا حول 500 إثنية، 70% منها يعيشون في شمال البلاد، مهد بوكوحرام. اليوم، يشعر أولئك السكان بالخوف أمام موجة الإسلاموفوبيا التي استشرت في البلاد على مستوى مراكز القرار وبالخصوص داخل الجيش. بالنسبة له، "في غالبية الحالات، يتصرف الجيش دون استشفاف ويتهجم على آلاف الأبرياء". واعتبرت متدخلة من النيجر من جانبها أن "بوكوحرام مغامرة بأتم معنى الكلمة أسوء من تمرد الطوارق في شمال النيجر في سنوات 1990"، "فالمتمردون في الحالة الأخيرة، كانوا يهاجمون بشكل أعمى إثنية الدجيرما في حين أن بوكوحرام من جانبها لا تستثن أية قبيلة أو إثنية أو مجموعة، فالجميع معرض لتهديدها".

ومن جهته عبر مشارك موريتاني عن رأي أكثر شمولا في مداخلته. حيث اعتبر "أنه من الضروري الابتعاد عن الصور النمطية التي يفرضها علينا الغرب في قراءة مشاكلنا. ما ينبغي أمام ظاهرة بوكوحرام والمنظمات المماثلة الأخرى، هو تحليل موضوعي للأسباب الفعلية التي تدفع الشباب للتضحية بحياتهم لقضية يعتقدون أنها عادلة، وهي فرض تطبيق الشريعة، مطلبهم الأساسي، بعيدا عن أجندات الغرب". بالنسبة له، "إنه مطلب شرعي حتى وإن كانت الوسيلة غير ملائمة وعنيفة للغاية، مما ينزع عنها أية مصداقية وأية إمكانية للقبول".

تبعا لذلك، تطرق الخبراء لمسألة أثر إعلان بوكوحرام الولاء لمنظمة الدولة الإسلامية في بلدان منطقة بحيرة تشاد. حسب باحث موريتاني، تعود العلاقات بين بوكوحرام وداعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام، التسمية الأولى لتنظيم الدولة الإسلامية) إلى سنة 2012، عندما قررت مجموعة "أنصار المسلمين في بلاد السودان" التي يقودها خالد البرناوي قطع علاقاتها مع التيار المتطرف بوكوحرام الذي يقوده أبوبكر شيكاو. كان البرناوي مقربا من تنظيم القاعدة، لاسيما مختار بلمختار الذي كان يقدم معونته ودعمه للمجموعة، وأعلن التحاقه بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. فتح بوبكر شيكاو من جانبه، منذ 2012، قنوات اتصال مع متعاطفين مع "الدولة الإسلامية" المزعومة بتونس والجزائر عن طريق وسطاء من حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (موجاو).

حسب أحد الخبراء من نيجيريا، "لم يقدم هذا التحالف الشيء الكثير لبوكوحرام". وأضاف أنه "باستثناء الأثر الدعائي، فإن إعلان البيعة هذا كان ذا طابع رمزي بالأساس. وأعطى للتنظيم طابعا دوليا دون أن يسمح له بالاستفادة بدعم مادي حقيقي من منظمة الدولة الإسلامية، التي انشغلت بالدفاع عن مواضعها بالشرق الأوسط ضد تحالف كبير يضم أكثر من 52 دولة". بالنسبة لمحلل آخر من تشاد، لا ينبغي التقليل من أهمية هذا التحالف الجديد في المنطقة. خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان التواجد القوي لمنظمة الدولة الإسلامية في ليبيا حيث ترسل بوكوحرام أكثر فأكثر شبابا من تشاد والنيجر والكاميرون ونيجيريا للتدرب مع عناصر "تنظيم الدولة". بالنسبة لهذا المشارك، "ستشكل عودتهم إلى المنطقة مجزرة أمنية حقيقية"؛ ينبغي اتخاذ "تدابير استباقية" حسبه من طرف الدول المعنية، لاسيما تعزيز قدرات الاستعلامات في بلدان المنطقة وتعزيز إجراءات مراقبة تنقلات الذهاب والإياب من وإلى ليبيا وشمال مالي حيث تنشط مجموعات قريبة من "تنظيم الدولة".

على الصعيد الفقهي، أكد مشارك من تشاد أنه باستثناء مؤلفين لمحمد يوسف حول الجهاد ومنهج بوكوحرام، لا يقدم التنظيم أي دليل فقهي لتبرير نهجه وسلوكه. بالنسبة له، "تماثل ظاهرة بوكوحرام بالأحرى سلوكا إجراميا لقطاع طرق يستخدمون الدين ليرضوا ضميرهم". وأكد أن "قناعتهم الدينية ضعيفة وتنعكس على سلوكهم الذي لا يوجد له مثيل في الحركات الأخرى، لأن بوكوحرام تتجاوز حتى داعش في العنف والقساوة".

توصل الخبراء إلى الاستخلاص بأن العنف الذي تمارسه بوكوحرام يشكل تهديدا حقيقيا حتى لوجود البلدان التي تنشط فيها الجماعة. مثلما يؤذي بشكل كبير التلاحم الاجتماعي والروابط القديمة بين مختلف الطوائف في كل واحد من تلك البلدان.

7. الساحل: انزلاق بعض التبليغيين إلى العنف: واقع مستفحل أم حالة عابرة ؟

تبعا لذلك، ناقش المشاركون انزلاق بعض التبليغيين إلى العنف بمنطقة الساحل. للإجابة على هذه المسألة، أكد متدخل شيخ سلفي موريتاني خبير بهذه هذه الجماعة، أن جماعة الدعوة والتبليغ التي تأسست في باكستان في بداية سنوات 50 معروفة بكونها هيئة لاسياسية ولاعنفية ومفتوحة لجميع المسلمين، "بل

أنها تتجنب أي موضوع يمكن أن يثير الجدل. باختصار، تتميز بخطاب موجه للروح بعيدا عن أفكار العنف والأحكام غير اللائقة على سلوكات الأفراد والجماعات".

خاض متدخل آخر من تشاد، فاعل ديني بدوره، باستفاضة في الموضوع نفسه لافتا النظر إلى أنه "السلوك العام الملاحظ في صفوف أتباع هذه الجماعة الذين يجوبون البلاد، حاملين لرسالة دينية واضحة ومعتدلة تتأسس على التبادل والقناعة". إلا أن "هنالك عناصر من هذه الحركة، معروفة من الجميع انتهت إلى المرور إلى العنف الأعمى"، مستجيبين "لنداءات الجهاد العنيف من صفوف بوكوحرام أو المنظمات الأخرى بالمنطقة".

وأكد متدخل موريتاني خبير بالمجموعات الدينية المسلحة في إفريقيا، أن "غالبية العناصر الموريتانية الأولى التي التحقت بالجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) الجزائرية في بداية سنوات 1990، كانت معروفة بأنها تلقي بشكل دوري خطبا لهذه الجماعة في مساجد نواكشوط". بالنسبة له، تسارعت ظاهرة الانتقال من المدرسة التبليغية إلى التيارات الجهادية العنيفة بعد حملة اعتقالات العلماء في 2003، إلى حد أن غالبية شباب جماعة التبليغ الذين جرى اعتقالهم التحقوا بشكل ممنهج بصفوف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي شمالي مالي. وفسر شيخ سلفي الظاهرة "بالإحباط الذي يشعر به حاملو هذه الرسالة السلمية أمام هذه القدر من اللامبالاة" و"استمرار اقتراف أفعال دنيئة يرفضها الإسلام"، في حين أن "السلطات تغض الطرف بل وتتواطؤ في الغالب مع مقترفيها". في هذا السياق، ختم بالقول "أن ما ينتظره المسلمون من حكوماتهم يتمثل في تطبيق الشريعة".

8. الحضور الأجنبي بمنطقة الساحل (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، المنظمات الدولية، المجموعات المسلحة الدخيلة: عوامل استقرار أم تأجيج لخطوط انقسام جديدة؟

ناقش المشاركون في هذا القسم أثر التواجد الأجنبي، لاسيما الفرنسي وغيره بمنطقة الساحل. بالنسبة لمتدخل عربي من مالي، "لم يفد الحضور الأجنبي في أي شيء، ما خلا تغذية التوترات والحذر بين المجموعات السكانية بشمال مالي. كما أضاف ان "التدخل الأجنبي لم ينجح في القضاء على العنف، ولا في إعادة فرض سيطرة الدولة ولا في إعادة السلام إلى مالي". أخطر من ذلك، حسبه، فقد "شكل غطاء للجيش المالي الذي اقترف تجاوزات خطيرة، وأعمال قتل وأفعالا وحشية أخرى ضد السكان المدنيين بحجة دعمهم للجهاديين". بالنسبة له، "تسببت هذه التجاوزات في تطرف الشباب من بعض الإثنيات لاسيما الفولاني والسونغاي". في المقابل أكد مشارك آخر ناشط من المجتمع المدني أن "الحضور الأجنبي بمالي كان ضرورة ملحة لمالي". في الواقع بالنسبة له، "دون العملية سارفال، لاحتل الجهاديون باماكو وكامل مالي ولفرضوا وضعا خطيرا على كامل المنطقة". إلا أنه اعتبر "أن فرنسا لم تكن صريحة مع مالي". "فكيف يأتي الفرنسيون كمحررين ويمنعون الجيش المالي من الدخول إلى كيدال، التي لا تزال ترزخ تحت حكم "الإرهابيين؟" حسب تعبيره.

بالنسبة لصحفي موريتاني خبير بالوضع بشمال مالي، سجل الفرنسيون انتصارات هامة في محاربة الجماعات المسلحة بشمال مالي، دافعة إياها إلى التشتت والنزوح نحو ليبيا. ولكن بالنسبة إليه، "لم ينجحوا في معركة القضاء عليها. أكثر من ذلك، رغم القضاء على عناصر قيادية من الصف الأول والصف الثاني من أكثر الجماعات نشاطا (بلاد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا، وأنصار الدين)، فإن هذه الأخيرة قد استفادت من تغير التدبير بمروره من سارفال إلى برخان وفترة التردد التي سبقت قدوم قوات المينوسما لتنبعث من جديد". وختم بالقول أن "الحرب التي تخوضها حكومة هولاند ضد الدولة الإسلامية لن تقدم لها سوى المزيد من هامش المناورة في الساحل". وحذر المشارك إلى أنه "إذا ما لم يتم الانتباه لذلك، يمكن لهذه الجماعات أن توسع ميدان حراكها لبلدان لا تزال بعيدة عن نشاطها".

بالنسبة لمتدخل مالي عربي، "أي تواجد أجنبي يعد مشبوها ومخالفا لقيم مجتمعاتنا. إنه الدليل الحاسم على فشل دولنا". وتساءل: "لماذا نحن الماليون، أبناء نفس البلاد وفي الغالبية مسلمون لم نستطع حل مشاكلنا فيما بيننا بالحوار وأساليبنا التقليدية، بدل اللجوء للفرنسيين والأمريكان من أعداء الإسلام، الذين لا يبحثون إلا عن تقسيمنا؟"

وأكد منتخب برلماني من تشاد، من جانبه، أن "التواجد الفرنسي والدولي ساهم بشكل عام في عودة السلم، وإن كان بشكل واهن إلى شمال مالي". في هذا السياق، اعتبر من جانبه "أنه على الماليين أن يكونوا في المستوى وأن يستفيدوا من هذه التغطية الجيدة التي سمحت بتحرير الشمال وأفضت إلى اتفاق الجزائر". أكثر من ذلك، "شكل التدخل الفرنسي وتواجد القوى الدولية تحت غطاء الأمم المتحدة وقاية حقيقية لبعض بلدان الساحل التي كانت مستهدفة من قبل الحركات المسلحة ذات المرجعية الجهادية" على حد قوله.

من جانبه، أكد أحد الجامعيين الماليين أنه "من الواضح أن الحضور الأجنبي بمنطقة الساحل يخلق حساسيات ويؤدي حتى إلى إحداث خطوط انقسام جديدة"، ولكنه يظل حسبه " ضروريا أحيانا، لأن دول المنطقة غير قادرة على مجابهة التحديات المتعددة، بالخصوص تحدي الأمن الذي لا يعد بالهين".

في الختام، لم يتفق الخبراء على رأي واحد بخصوص الحضور الأجنبي بالساحل. حيث أشاد البعض بمساهمته الكبيرة في عودة السلام إلى بلدان على غرار مالي؛ في حين اعتبر البعض الآخر أنه يشكل في حد ذاته عاملا لهز الاستقرار ويساهم في زعزعة السلام بالمنطقة.

9. وضع اللاجئين النازحين الداخليين جراء القلاقل الناجمة عن محاربة الجماعات الدينية العنيفة بالساحل

وضع اللاجئين والنازحين الداخليين جراء القلاقل الناجمة عن مواجهة الجماعات الجينية المسلحة. علاوة على ذلك، تم تقديم عرض حول وضع اللاجئين والنازحين الداخليين تبعا لاضطرابات ناجمة عن مكافحة الجماعات الدينية العنيفة على المشاركين. وجرى النقاش أيضا حول آفاق تطور الحركات العنيفة ذات الخلفية الدينية، قبل استعراض الوضع بموريتانيا وخطوط الانقسام الدينية والطائفية بها بشكل مختصر.

بخصوص النقطة الأولى، تأسفت متدخلة من مالي لوجود آلاف اللاجئين الماليين خاصة من النساء والأطفال في البلدان المجاورة (موريتانيا، الجزائر، مالي، النيجر، بوركينافاسو): "في عوز تام ومحرومين من التعليم والصحة". واعتبرت أنه من الضروري "أن يكونوا في سلم أولويات الطبقة السياسية المالية. ينبغي أن تكون عودتهم المنظمة والتكفل التام بهم أول ما يتم القيام به لتثبت الحكومة المالية والمجتمع الدولي النية الحسنة في تطبيق اتفاق الجزائر".

بخصوص النقطة الثانية، أكد عالم سلفي أن "لجوء الشباب للتطرف العنيف في العالم الإسلامي يجد جذوره في القمع والحكم الفاسد الذي يهيمن على العالم الإسلامي". وأضاف أن "هذه الممارسات السيئة والبطالة وحرمان الشعوب من الحريات، تتفاقم جراء الحرب العمياء ضد الإرهاب وتواصل معاناة الفلسطينيين أمام لامبالاة العالم الحر". بالنسبة له ينبغي السعي "لترقية الحوار والنقاش ومحاولة إيجاد تسويات تضم المطالب المشروعة للمسلمين من أجل مراعاة قيمهم وتعاليمهم في حياة المجتمعات العصرية". وإلا فإن العالم سيواجه حسبه "عما قريب ما هو أسوء من داعش والدولة الإسلامية".

في ختام القسم الخاص بمسألة اللاجئين، حث الخبراء الفاعلين السياسيين على مراعاة وضعية اللاجئين والحرص على عودتهم إلى بلدهم الأصلي بغية دعم مسار السلام الناشئ.

10. نظرة موجزة لمستجدات خطوط التوترات والانقسام السياسي والإثني والديني بموريتانيا

بخصوص موريتانيا، لفت المتدخلون النظر إلى حدوث نوع من الهدوء فيما يخص التوترات الإثنية والسياسية رغم كونها ثابتا راسخا. في المقابل، لفتوا النظر إلى تفاقم خطوط الانقسام الديني، مما يشكل عاملا محتملا للانقسام والمجابهة العنيفة بين السنة الراسخين منذ القدم والشيعة الذين لم يكونوا متواجدين من قبل في البلاد. كما تأسفوا أيضا لاستمرار الانقسامات الإثنية والقبلية والعرقية في البلاد التي يغذيها نظام حكم يوظف هذه الانقسامات بدل إيجاد حل لها من الخلال الحوار والتشاور. ولفتوا النظر إلى خطورة التوترات الدينية التي يمكن أن تنجم عن الانقسام السني-الشيعي الذي بدأ يتقوى في البلاد.

11. توصيات مجموعات العمل

تبعا لهذه النقاشات توزع المشاركون إلى مجموعات عمل لاستجلاء قرارات محل إجماع، وصياغة توصيات وتحديد مسارات للمراحل الموالية في إطار برنامج الساحل. وهكذا تم تشكيل ثلاث مجموعات عمل. طُلب من كل واحدة منها العمل على مسألة معينة كالآتي:

المجموعة 1: أي رد على ظاهرة بوكوحرام؟

المجموعة 2: الحوار الإسلامي البيني وبين الأديان في تشاد؟

المجموعة 3: التفكير حول الحوار المالي واتفاق الجزائر.

أفضت أشغال المجموعات المذكورة أعلاه تم التوصل إلى التوصيات الاتية:

بالنسبة للمجموعة 1: أي رد على ظاهرة بوكوحرام؟

1. مباشرة حوار داخل الأديان وفيما بينها في البلدان التي تنشط فيها بوكوحرام.
2. العمل على تهدئة العلاقات بين التيارات الإسلامية وتنظيم، إن كان ممكنا بمالي، لقاء حول ظاهرة تطرف الشباب المسلمين في بلدان حوض بحيرة تشاد مع إشراك موسع للعلماء والخبراء والأكاديميين والشباب من بلدان منطقة بحيرة تشاد والساحل.
3. التنسيق بين علماء مختلف بلدان المنطقة من أجل توحيد خطابات الوعظ ووسائط الدعم والتحسيس بغية إقناع الشباب بعدم التطرف ودعوة المتطرفين للعودة إلى المنهاج الإسلامي المستقيم المرتكز على الاعتدال ونبذ العنف؛
4. العمل على تكييف محتوى التعليم القرآني التقليدي في بلدان المنطقة من خلال إدراج مواد تشدد على تعاليم الترابط الاجتماعي والسلام والتعايش السلمي بين المعتقدات والتسامح.
5. تأسيس لجنة علماء معروفين ومحل إجماع ومحترمين من أجل فتح قنوات تواصل وحوار مع بوكوحرام.

تم تشكيل مجموعة عمل من ثلاثة فاعلين من نيجيريا وباحث موريتاني حُدد مسبقا مما سمح بتوضيح نقاط تتعلق بدراسة الخطاب الديني داخل وحول مختلف المجموعات المرتبطة ببوكوحرام.

المتابعة: تم الاتفاق على إجراء دراسة وثائقية حول بوكو حرام. ستسلم صيغة أولية من الدراسة في فيفري. كما ستنظم ورشة بنيجيريا في مارس/أفريل لمناقشة الدراسة الوثائقية والباحثين المحتملين للدراسة الميدانية.

بالنسبة للمجموعة 2: الحوار الإسلامي البيني وما بين الأديان بتشاد

1. تأسيس آلية للإنذار المبكر والتدخل السريع بين المسلمين والمسيحيين من أجل العيش المشترك وحل النزاعات.
2. ينبغي أن تستقر هذه اللجنة في الدائرة السابعة لنجامينا كأول موضع للعمل المشترك مع الشباب من كلا الديانتين.
3. إطلاق حوار بين الجمعيات الدينية الإسلامية التشادية بالخصوص والزعماء الدينيين التقليديين من أجل تخفيف وطأة التوتر بين أتباع التيجانية (الصوفية) وأنصار السنة (سلفيين) والتبليغيين.
4. تحسيس الطبقة السياسية والفاعلين من المجتمع المدني والأعيان القبليين والدينيين بضرورة العمل على تأكيد وحدة وسلامة أراضي تشاد وتجنب "مهما كان الثمن"، تقسيم البلاد (شمال-جنوب) مثلما يدعو إليه ناشطون من الشمال ومن الجنوب. جرت العديد من النقاشات بين الفاعلين التشاديين سهلها كل من قسم الأمن البشري ومؤسسة قرطبة بجنيف. ووضعوا معا إستراتيجية جديدة بخصوص الحوار الإسلامي البيني، لأن حالات الانسداد العديدة في الحوار الإسلامي البيني بتشاد عطلت فعليا المسار. تقرر بالتالي إعادة توجيه الحوار على مستوى ثلاث مدارس وحركات إسلامية كبرى بتشاد: جماعة أنصار السنة، وجماعة التبليغ، والتيجانية، وعدم مباشرة حوار مع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية كمؤسسة مع إشراك الفاعلين الذين يشكلون جزء منه.

فيما يخص المشروع المقترح من طرف مركز المنى، عبر المشاركون عن تأييدهم لفكرة ومساعي تأسيس آلية للإنذار المبكر والتدخل السريع.

المتابعة: ستمكن بعثة مشتركة من مؤسسة قرطبة بجنيف وقسم تعزيز السلم في بداية 2016 من مواصلة الحوار الإسلامي البيني مع إطلاق تدريبات لشباب من الحركات الإسلامية الثلاث الكبرى حول تحويل النزاعات وكذا تأسيس آلية للإنذار المبكر والتدخل السريع. ستستخدم البعثة أيضا لمتابعة مشروع مركز المنى وستلتقي بمسؤولي مشروع ودادية الكنائس والبعثات الإنجيلية بالتشاد. ستتم مراجعة الوثيقة الخاصة بمشروع مركز المنى قبل إتمامها. مبدئيا، يعد التعاون محل ترحيب مختلف الشركاء.

بالنسبة للمجموعة 3: التفكير حول الحوار المالي واتفاق الجزائر

1. جعل اتفاق الجزائر الإطار الرئيسي لأي عمل يهدف لإعادة وتعزيز السلام والتلاحم الاجتماعي والاستقرار بمالي.
2. تشكيل نواة من العناصر المالية الحاضرة (العرب، الطوارق، وممثلو الجنوب) لمجموعة عمل مناسبة تسعى لتقريب المواقف بين المجموعات الإثنية والتيارات الدينية والتنظيمات من أجل مباشرة الحوار بين الأديان وبين الطوائف على أساس العلاقات التاريخية بينها واتفاق الجزائر.
3. تنظيم، تحت رعاية المجلس الإسلامي الأعلى، لقاءات ونقاشات مع العلماء الذين يحثون على الجهاد، لاسيما أولئك الذين يشكلون مرجعية دينية لأنصار الدين.
4. زيارات ميدانية إلى مواقع استقبال اللاجئين الماليين في البلدان المجاورة وإقناعهم بالعودة إلى البلاد، مع حث الدولة على صون حقوقهم وتوفير الوسائل اللازمة لعيش كريم لهم.

انقسمت آراء المشاركين كثيرا. بعد أربعة نقاشات ولقاءات جانبية بين الماليين، توصل المشاركون إلى الإجماع على معاينتين أساسيتين:

1. من الضروري تطبيق اتفاقيات السلام في أسرع وقت ممكن وبشكل تام، لاسيما من خلال فتح قنوات جديدة للنقاش والحوار واستخدام تعاضد الجهود.
   - ينبغي أن تشمل المساعي الخاصة بتنفيذ اتفاقيات السلام المجموعات المستهدفة التي تتوفر فيها الخصائص التالية: الشرعية الدينية، الشرعية التاريخية، الشباب، النساء. لم تنل المجموعتان اللتان تخصان شرعية الأعيان وشرعية المنتخبين الإجماع أثناء النقاشات.
2. يلعب الفاعلون الدينيون والتقليديون دورا كبيرا في تنفيذ مسارات السلام بمالي؛ ينبغي أن يكون هذا الدور محل قبول وتثمين الجميع.
   - انعدام الثقة متبادل بين الحكومة والشعب، ولذا يمكن أن يلعب الزعماء الدينيون دورا هاما أمام هذه الوضعية.

في آخر يوم من ورشة العمل، التقت مجموعة الماليين لوحدهم دون حضور أجنبي للتحدث عن مختلف سبل العمل الممكنة. اقترحوا في النهاية المسار التالي:

سينخرط كل واحد من الفاعلين في مجاله المفضل لتحفيز اللقاءات وفضاءات الحوار بين الفاعلين من شمال وجنوب مالي. سيقوم الفاعلون بعمل أولي والنقاش مع مجموعاتهم المؤثرة ("الجمهور") قبل مباشرة عمل جماعي. سيتكفلون بأنفسهم بتكاليف هذه المرحلة.

تقرر أن يتم إعلام الحكومة بأي عمل يتم القيام به. في شهر فيفري، تعاود المجموعة الالتقاء بباماكو وستناقش حول المراحل القادمة ومخطط محتمل للعمل. في هذه المرحلة سيتم إن كانت هنالك ضرورة التعاون مع مؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الشؤون الخارجية السويسرية من أجل الحصول على دعم تقني و/أو مالي. في تلك الأثناء، ستتم المحافظة على العلاقات بين المشاركين وكذا مع مؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الشؤون الخارجية السويسرية.

المتابعة: اتفق المشاركون الماليون على تشكيل مجموعة عمل دائمة تحضيرا لإطلاق مبادرة حوار مجتمعي على أساس اتفاق الجزائر. سوف تقوم مجموعة العمل بتحديد مسارات من شانها أن تفضي إلى تأسيس فضاءات حوار مع الفاعلين السياسيين ذوي المرجعية الدينية من كل مناطق مالي بغرض المساهمة في التجسيد الأمثل لاتفاقية السلام. ينتظر أن تعقد مجموعة العمل اجتماعا أولا في باماكو في شهر فبراير.

خاتمة

عبر المشاركون عن أملهم في تنظيم طبعة جديدة من المنتدى في صيف أو خريف 2016. من المهم الحرص على المحافظة على نفس المشاركين من أجل العمل استنادا إلى مكتسبات اللقاءات السابقة. برزت عدة أفكار ملموسة من الأرضية؛ تم النقاش حول العمليات التي بوشرت انطلاقا من اللقاءات السابقة وتقييمها.